

فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأبناى
وفي كتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »
وكل موضع وضعت بعده نجمة فهو مكرر في عدة مواضع من الكتاب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة صاحب الانتصاف	١٤	إذا وقعت الواو طرقا وقبلها ألف
٥	خطبة كمال الدين الأبناى صاحب الإنصاف	١٥	زائدة قلبت همزة
***		***	
٦	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	١٧	اللغات الواردة عن العرب في كلمة « اسم »
٨	همزة التعويض في أول الاسم	المسألة الثانية	
٨	تكون بدلا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء	١٧	الاختلاف في إعراب الأسماء
٨	حذف الحرف من الكلمة وأنواعه ، وأمثله	الستة المعتلة	
١٠	قلب الواو الرابعة في الفعل الماضي ياء ، وسببه	١٨	لغات العرب في هذه الأسماء ، وشواهدا
١١	حذف الهمزة من مضارع « أكرم » ونحوه ، ومن أمره ، وسائر مشتقاته ، وسببه	١٩	الكوفيون على أنها معربة من مكانين ، وحجتهم في ذلك
١٢	حذف الواو من مضارع « وعد » ونحوه ، ومن أمره ، وسبب ذلك	٢٠	والبصريون على أنها معربة من مكان واحد ، لان الغرض من الإعراب الفرق بين المعاني المختلفة وذلك يتأدى بإعراب واحد
١٣	التصغير يرد الأشياء إلى أصولها *	٢١	الأخفش يرى أن الحروف اللاحقة للأسماء الستة دلائل الإعراب ، وليست حروف الإعراب .
١٣	إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء	٢٣	العرب تشبع الحركات حتى تنشأ عنها حروف مد مجانسة لها ، والشواهد على ذلك . *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثالثة		
٣٣	القول في إعراب المثني والجمع الذي على حده ، وهو جمع المذكر السالم	٤٦	العوامل في صناعة النحو أمارات ودلالات ، وليست مؤثرة حسية
٣٦	الفرق بين المثني والمقصور من الاسماء	٤٦	إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تفيد *
٣٧	الضائر المنفصلة والمتصلة تتغير في حال النصب والجر ، ولا يعتبر تغيرها إعرابا	٤٧	خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف
٣٨	الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب	٤٩	محاوره بين أبي عمر الجرمي وأبي زكرياء الفراء في رافع المبتدأ ، وفي العائد
	***	٥٠	كل منصوب تقدم لفظا فهو في رتبة التأخير
	المسألة الرابعة		***
٤٠	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء إذا سمي به رجل جمع المذكر السالم ؟	٥١	الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور
٤٢	الفرق بين ما آخره ألف التانيث وما آخره تاء التانيث	٥٣	لا يكون الاسم منصوبا من وجهين
٤٢	لا يجمع في الكلمة الواحدة بين علامتي تانيث	٥٤	تقديم معمول الخبر لا يدل على أن أصل الخبر التقديم
٤٣	قف على مثال من التعويض الجائز	٥٥	كل موضع كان أولى بالفعل من غيره يترجح فيه جانبه
	***		***
	المسألة الخامسة		المسألة السادسة
٤٤	الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر	٥٥	هل يتحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ؟
٤٥	الابتداء عامل غير معروف ، أو هو عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا *	٥٥٥	الاسم المحض هو الاسم الجامد
		٥٦	الأصل في تحمل الضمير هو الفعل ويلحق بالفعل ما يشبهه من الأسماء بتضمن معناه والاشتغال على حروفه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة العاشرة		المسألة الثامنة
٥٧	إذا جرى الوصف على غير من هوله	٥٧	فهل يجب أن يبرز معه الضمير ؟
٥٨	استند الكوفيون إلى السماع	٥٨	اسم الفاعل وغيره من الصفات
٥٩	فروع عن الفعل ، والفرع يجب أن ينحط درجة عن الأصل *	٥٩	إذا احتمل الشاهد وجهها سائما في
٦٠	العربية سقط الاستدلال به على غير هذا الوجه	٦٠	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
٦١	مقامه ، وشواهد لذلك *	٦١	مقامه ، وشواهد لذلك *
	***		***
	المسألة التاسعة		المسألة التاسعة
٦٥	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؟	٦٥	لا يجوز الكوفيون تقديم الضمير
٦٥	على مرجعه *	٦٥	على مرجعه *
٦٦	استند البصريون في هذه المسألة إلى السماع	٦٦	استند البصريون في هذه المسألة إلى السماع
٦٧	تقدم معمول الخبر يدل على أنه يجوز تقديم الخبر * والمعمول لا يقع إلا حيث يجوز أن يقع العامل فيه *	٦٧	تقدم معمول الخبر يدل على أنه يجوز تقديم الخبر * والمعمول لا يقع إلا حيث يجوز أن يقع العامل فيه *
٦٨	لا يجب تقديم مرجع الضمير لفظا، بل يكفي بتقدمه تقديرا وإن تأخر لفظا، هكذا يقرر البصريون *	٦٨	لا يجب تقديم مرجع الضمير لفظا، بل يكفي بتقدمه تقديرا وإن تأخر لفظا، هكذا يقرر البصريون *
٦٩	تناقض الكوفيون حيث جوزوا تقديم خبر كان على اسمها ، وإن اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه	٦٩	تناقض الكوفيون حيث جوزوا تقديم خبر كان على اسمها ، وإن اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه
	***		***
	المسألة الحادية عشرة		المسألة الحادية عشرة
٧٠	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا الكوفيون ذهبوا إلى أن لولا عملت الرفع لنيابتها عن الفعل لا يجمع بين العوض والمعووض منه ، وأمثلة من ذلك *	٧٠	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا الكوفيون ذهبوا إلى أن لولا عملت الرفع لنيابتها عن الفعل لا يجمع بين العوض والمعووض منه ، وأمثلة من ذلك *
٧١	لا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصا *	٧١	لا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصا *
٧٣	لغة طيء ، تقلب كسرة عين الكلمة المعتلة اللام فتحة لتقلب لامها ألفا التحقيق أن « لولا » ضربان : ضرب يختص بالاسم ، وضرب يختص بالفعل	٧٣	لغة طيء ، تقلب كسرة عين الكلمة المعتلة اللام فتحة لتقلب لامها ألفا التحقيق أن « لولا » ضربان : ضرب يختص بالاسم ، وضرب يختص بالفعل
٧٥	إذا دخلت « لا » على الفعل الماضي فمقى يجب أن تكرر ؟ ومق لا يجب ذلك ؟	٧٥	إذا دخلت « لا » على الفعل الماضي فمقى يجب أن تكرر ؟ ومق لا يجب ذلك ؟
	***		***
	المسألة الحادية عشرة		المسألة الحادية عشرة
٧٨	عامل النصب في المفعول	٧٨	عامل النصب في المفعول
٧٩	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه	٧٩	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه
٨٠	الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وضم مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا يفيد *	٨٠	الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وضم مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا يفيد *
٨١	معنى المفعولية لا يعمل النصب ، ودليل ذلك	٨١	معنى المفعولية لا يعمل النصب ، ودليل ذلك
	***		***

ص	الموضوع
٩٩	دخول حرف النداء على فعل الأمر وما جرى مجراه
١٠٣	تعلييل الكوفيين لاختصاص فعل الأمر بدخول حرف النداء عليه لفظاً
١٠٤	اتصال ضمائر الرفع بنعم وبئس
١٠٤	اتصال تاء التأنيث بهما
١٠٥	تدخل تاء التأنيث على بعض الحروف
١٠٧	الفرق بين تاء التأنيث اللاحقة للفعل وتاء التأنيث اللاحقة لبعض الحروف من جهتين
١٠٨	قد تلحق العرب التاء في أوائل بعض أسماء الزمان ، كحين وأوان وزمان
١١١	هل تلزم نعم وبئس تاء التأنيث إذا كان ما بعدها مؤنثاً ؟
١١٢	دخول حرف الجر في اللفظ على الكلمة لا يقطع بأن هذه الكلمة اسم ؛ ودليل ذلك
١١٣	شواهد لحذف القول وبقاء القول
١١٤	حذف الموصوف وبقاء الصفة
١١٥	حذف الصفة وبقاء الموصوف
١١٦	هل تقع جملة الأمر حالا ؟
١١٧	دخول حرف النداء على الجملة الخبرية
١٢٠	يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة مجيء الأمر والنهي ؛ وشواهد ذلك

ص	الموضوع
	المسألة الثانية عشرة
٨٢	انقول في ناصب الاسم المشغول عنه
٨٢	لا يجوز تقدم البدل على المبدل منه
٨٣	العامل في البدل غير العامل في المبدل منه

	المسألة الثالثة عشرة
٨٣	انقول في أولى العاملين بالعمل في انتازع
٨٤	شواهد إعمال العامل الأول
٨٧	شواهد إعمال العامل الثاني
٩٢	للقرب من المعمول أثر ؛ بدليل جرهم بالجوار
٩٣	إعمال العامل الأول لعل لفظية أو معنوية لا يدل على أولويته بالعمل
٩٣	الإضمار قبل الذكر مغتفر في باب التنازع
٩٣	شواهد لحذف بعض الألفاظ لدلالة المذكور عليها
٩٦	يجوز الإضمار مع عدم تقدم المرجع لدلالة الحال عليه ، وشواهد ذلك

	المسألة الرابعة عشرة
٩٧	نعم وبئس ، فعلان هما أم اسمان ؟
٩٧	دخول حرف الجر على نعم وعلى بئس
٩٩	دخول حرف النداء على نعم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢١	قول العرب « نعيم الرجل » من باب إشباع الحركة - وهي الكسرة - حتى يتولد عنها حرف *	١٤٣	الفرق بين نعم وبش وأفعل في التعجب من ثلاثة أوجه
١٢١	لغات العرب في « نعم »	١٤٤	السرف في تصحيح عين « أفعل » المأخوذ من الأجوف
١٢٣	شواهد للتخفيف بإسكان العين المكسورة والمضمومة	١٤٤	قد جاءت أفعال متصرفه مصححة العين على خلاف ما جاء عليه أمثالها
١٢٥	إتباع حركة الحرف لحركة حرف آخر ؛ وشواهد	١٤٦	وجاءت أفعال مصححة باطراد مع وجود سبب الإعلال

المسألة الخامسة عشرة			
١٢٦	« أفعل » في التعجب ؛ اسم هو أو فعل ؟	١٤٨	هل يجوز التعجب من السواد والبياض ؟
١٢٧	تصغير « أفعل » في التعجب ، وهل هل خاص ببعض الألفاظ ؟	١٤٩	شواهد مجيء « أفعل » من السواد والبياض
١٢٩	نون الوقاية تختص بالفعل ؛ وقد دخلت في بعض الأسماء شذوذا	١٥١	مجيء صلة « ال » فعلا مضارعا
١٣٢	هل يعمل « أفعل » في المعرفة ؟ أو هو خاص بالعمل في النكرات ؟ وشواهد ذلك	١٥٢	فرق بين أفعل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
١٣٨	السرف في عدم تصرف « أفعل » في التعجب	١٥٣	شواهد مجيء أفعل الصفة المشبهة من البياض
١٣٨	الأسباب التي تدعو إلى التصغير ؛ وأمثلتها ، والفرق بين تصغير « أفعل » في التعجب ، وما صغر لسبب منها	***	
١٣٨	يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وشواهد ذلك *	المسألة السابعة عشرة	
١٤٢	الفرق بين ليس وعسى وأفعل في التعجب من أربعة أوجه	١٥٥	هل يجوز تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن ؟
		١٥٦	لا يجوز اقتران خبرهن بإلا ؛ وما جاء على صورة ذلك مؤول .
		١٥٧	النفي له صدر الكلام كاستفهام *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة عشرة		المسألة الحادية والعشرون
١٦٠	هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟	١٧٢	تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها
١٦١	يتصرف عمل الفعل بتقديم معموله وتأخيره إذا كان متصرفا في نفسه	١٧٣	الفرق بين « ما » وبين « لن » ، ولم ، ولا «
١٦١	تقديم معمول يدل على جواز تقديم العامل *	***	
١٦٤	لا يشترط في اقياس مساواة المقيس للمقيس عليه من كل وجه	١٧٣	تقديم معمول الفعل المقصور عليه
١٦٤	« ليس » أخذت شها من « كان » وشها من « ما »	١٧٤	السرفى . عدم اتصال تاء التأنيث بالفعل الذى يفصل بينه وبين فاعله يالا
***		١٧٤	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث يبيح ترك تاء التأنيث
	المسألة التاسعة عشرة	***	
١٦٥	ما الذى يعمل فى الخبر بعد « ما » النافية ؟		المسألة الثانية والعشرون
١٦٥	القياس فى « ما » ألا تكون عاملة ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا	١٧٦	ما الذى يرفع الخبر بعد « إن » المؤكدة ؟
١٦٦	أوجه الشبه بين « ليس » و « ما »	١٧٦	« إن » وأخواتها عملت لشها بالفعل ، فهى فرع ؛ والفرع ينحط درجة عن الأصل *
١٦٧	السرفى دخول الباء على خبر « ما »	١٧٧	الشبه بين « إن » وأخواتها وبين الفعل من خمسة أوجه
١٦٧	زيادة الباء فى فاعل « كفى »	١٨٠	إضمار ضمير الشأن ونحوه فى « إن » المؤكدة وأخواتها
١٦٨	« كفى » على ثلاثة أضرب		
١٦٩	زيادة الباء فى المبتدأ		
١٧٠	زيادة « من » فى المبتدأ		
١٧١	زيادة الباء فى الفاعل		

ص	الموضوع
٢١٠	تخريج نحو « لهنك لوسيمة » وآراء العلماء فيه ، وشواهد
٢١٣	زيادة الكاف
٢١٣	هل يتغير حكم الحروف إذا ركبت؟
٢١٤	الفرق بين « إن » و « لكن » الذي اقتضى جواز دخول اللام في خبر إن دون خبر لكن
٢١٥	إبدال الهمزة هاء في بعض الكلمات ، وشواهد
٢١٦	إبطال القول بأن « كم » و « لن » مركبان
٢١٦	يتغير حكم الحروف بالتركيب إذا ذهب معناها *
٢١٧	السر في جواز العطف على موضع « إن » و « لكن »
٢١٧	الدليل على مخالفة « لكن » إن في دخول اللام معها
٢١٧	الأصل في اللام أن تكون في صدر الكلام

	المسألة السادسة والعشرون
٢١٨	لام « لعل » الأولى ، زائدة أو أصلية؟
٢١٩	حروف الزيادة تختص بالأسماء والافعال
٢١٩	شواهد استعمال « لعل » بدون اللام الأولى
٢٢٣	الدليل على زيادة الحرف سقوطه في بعض الاستعمالات
(٢٧ - الإنصاف)	

ص	الموضوع
	المسألة الثالثة والعشرون
١٨٥	العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر
١٨٧	حذف جزء الجملة وبقاء جزئها الآخر ، للدلالة على المحذوف
١٨٩	الحذف من إحدى الجملتين لدلالة ما في الأخرى على المحذوف
١٩١	عطف المجرور على خبر ليس المنصوب *
١٩٤	الفرق بين « إن » و « لا » النافية للجنس

	المسألة الرابعة والعشرون
١٩٥	هل تعمل « إن » إذا خفت النصب في الاسم؟
١٩٧	« كأن » مركبة من كاف التشبيه وأن
١٩٩	شواهد إضمار ضمير الشأن ونحوه مع « أن » المخففة وأخواتها *
٢٠٥	عمل « أن » المخففة في اسم وخبر مذكورين ، وشواهد
٢٠٨	تخفيف « أن » لا يزال شبهها بالفعل

	المسألة الخامسة والعشرون
٢٠٨	هل تجوز زيادة لام الابتداء في خبر « لكن »؟
٢٠٩	« لكن » عند الكوفيين مركبة من « لا » والكاف و « إن »
٢٠٩	ادعوا زيادة اللام والهاء على إن في نحو « لهنك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢٤	لغات العرب في «لعل» وشواهدا	٢٤٠	في العربية أفعال لا مصادر لها ،
٢٢٦	الحكم بزيادة الحرف لا يكون إلا حيث		وفيها مصادر لا أفعال لها ، فليس
	يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة		أحدها أولى بأن يكون أصلا
٢٢٦	عملت « إن » وأخواتها لشبهها	٢٤٣	قد يسند الفعل إلى زمانه أو
	بالفعل من عدة أوجه		مكانه ، وشواهد ذلك
٢٢٧	دخول نون الوقاية على لعل		***
	***		المسألة التاسعة والعشرون
٢٢٨	هل يجوز تقديم معمول اسم	٢٤٥	عامل نصب في الظرف الواقع خبرا
	الفعل عليه ؟	٢٤٥	تفسير « الخلاف » الذي نسب
٢٢٨	استند الكوفيون إلى السماع وقياس		إليه الكوفيون العمل
	اسم الفعل على الفعل	٢٤٦	هل الأولى عند البصريين تقدير
٢٢٩	اسم الفعل فرع في العمل على الفعل ،		العامل فعلا أو اسما مشتقا ؟
	والفرع يجب أن ينحط عن الأصل *	٢٤٧	فساد القول بأن الخلاف نصب الظرف
٢٣٠	تخريج الشواهد التي استند إليها	٢٤٧	يستحيل في صناعة النحو انصب
	الكوفيون .		بعامل معدوم *
٢٣٠	حذف عامل المصدر ، وشواهد		***
٢٣٢	إضافة المصدر إلى أحد معموليه		المسألة الثلاثون
٢٣٥	الفعل متصرف في نفسه ، فتصرف	٢٤٨	ما الذي ينصب المفعول معه ؟
	عمله *	٢٤٨	تفسير « الخلاف » الذي أسند
	***		الكوفيون العمل إليه هنا
٢٣٥	أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر	٢٤٩	يرى البصريون أن الفعل عمل
٢٣٩	ليس في اعتلال المصدر لا عتلال		بواسطة الواو ، كما عمل في باب
	الفعل وصحته لصحته دليل على أن الفعل		الاستثناء بواسطة « إلا »
	أصل للمصدر ، من ثلاثة أوجه	٢٥٠	إبطال القول بأن « الخلاف »
٢٤٠	ليس في كون الفعل عاملا في		هو عامل النصب
	المصدر دليل على أن الفعل أصل		***
	للمصدر ، من وجهين		المسألة الحادية والثلاثون
		٢٥٠	هل يجوز تقديم الحال على الفعل
			العامل فيه ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥١	سند الكوفيين أنه يتضمن تقديم الضمير على مرجعه *	٢٦٠	المسألة الرابعة والثلاثون
٢٥١	استند البصريون إلى السماع والتعليل بأن الفعل متصرف ؛ فيجب أن يتصرف عمله *	٢٦١	ما الذي يعمل في المستثنى النصب؟
٢٥١	من شواهد تقديم الضمير على مرجعه *	٢٦١	الفراء وجماعة من الكوفيين على أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة و « لا » النافية
***		٢٦٢	البصريون يرون أن الفعل قوى بإلا
	المسألة الثانية والثلاثون	٢٦٢	بطلان القول بأن « إلا » قامت مقام أستثنى من خمسة أوجه .
٢٥٢	هل يقع الفعل الماضي حالا ؟	٢٦٤	بطلان قول الفراء بتركيب إلا
٢٥٢	استند الكوفيون إلى السماع والتمياس على صفة النكرة	***	
٢٥٤	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه أخرى		المسألة الخامسة والثلاثون
٢٥٥	الشواهد على مجيء الفعل الماضي للدعاء	٢٦٦	هل تجيء « إلا » بمعنى الواو ؟
٢٥٧	يقوم الماضي مقام المستقبل أحيانا لدليل	٢٦٦	استند الكوفيون في دعواهم مجيء إلا بمعنى الواو إلى السماع ، وذكر شواهدهم على ذلك
***		٢٦٩	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه غير التي ذكروها
	المسألة الثالثة والثلاثون	***	
٢٥٨	وجوه الإعراب التي تجوز في الصفة إذا كان معها ظرف مكرر		المسألة السادسة والثلاثون
٢٥٨	استند الكوفيون إلى السماع والتعليل بأن فائدة الظرف الثاني إنما تحصل بنصب الوصف	٢٧٣	هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟
٢٥٩	واستند البصريون إلى قياس صورة تكرار الظرف على صورة عدم تكراره	٢٧٣	استند الكوفيون إلى السماع ، وذكر شواهدهم ، وإلى التعليل بأن الاستثناء يخالف البدل
٢٦٠	وقالوا : فائدة الظرف الثاني عند التكرار هي التوكيد	٢٧٥	تقديم المستثنى على المستثنى منه

ص

الموضوع

المسألة التاسعة والثلاثون

٢٩٤ هل تكون «سوى» اسماً، أو تلزم الظرفية ؟

٢٩٤ استدلال الكوفيين بالسمع ، وشواهدهم على ذلك

٢٩٦ واستدل البصريون بالسمع ، وشواهدهم على ظرفيتها

المسألة الأربعون

٢٩٨ « كم » مفردة أو مركبة ؟

٢٩٨ الكوفيون « كم » مركبة من الكاف و « ما » الاستفهامية مثل « لم » في الاستفهام

٢٩٩ زيادة الكاف في كلام الله وكلام العرب .

٣٠٠ البصريون « كم » مفردة ؛ لأن هذا هو الأصل

٣٠١ الكناية بمثلك وغيرك عن « أنت »

المسألة الحادية والأربعون

٣٠٣ إذا فصل بين « كم » ومميزها ؛ فهل يبقى التمييز مجروراً ؟

٣٠٣ الكوفيون : نعم يبقى مجروراً ؛ وشواهدهم على ذلك

٣٠٥ البصريون : ينصب ، وشواهدهم على ذلك

٣٠٦ ردهم على شواهد الكوفيين

٣٠٧ الفصل بين اسم العدد ومميزه المنصوب

ص

الموضوع

٢٧٦ استند البصريون إلى التعليل بأن

حرف الاستثناء كحرف النفي ،

ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيما

قبله ، أو التعليل بأن الاستثناء يضارع

البدل ، وردوا شواهد الكوفيين

المسألة السابعة والثلاثون

٢٧٨ « حاشا » في الاستثناء فعل أو حرف ؟

٢٧٨ استند الكوفيون في القول بفعليته

إلى السماع ، والتعليل بأنه يتصرف ،

ويحذف منه ، ويتعلق به حرف

الجر

٢٨٠ استند البصريون إلى التعليل بأنه

لا تدخل عليه « ما » وبأن الاسم

يأتي بعده مجروراً ليس غير

٢٨٢ الاشتقاق من المركبات ، وأسماء

الأصوات ، والحروف

٢٨٣ زيادة باء الجر *

٢٨٤ حذف بعض حروف الحرف

المسألة الثامنة والثلاثون

٢٨٧ هل يجوز بناء « غير » مطلقاً ؟

٢٨٩ الإضافة إلى غير المتمكن تجوز بناء

المضاف ، وشواهد ذلك

ص	الموضوع
٣٢٣	الكوفيون : هو معرب مرفوع بغير تنوين
٣٢٣	الفراء : مبنى على الضم تشبيها له بقبل وبعد وسائر الغايات
٣٢٤	البصريون : مبنى على الضم لشبهه بكاف الخطاب ؛ وإنه يشبهها من ثلاثة أوجه
٣٢٥	ومن البصريين من علل بناءه بأنه واقع موقع ضمير المخاطب ، وبناءؤه على الضم لوجهين
٣٢٦	وهو في موضع نصب عندهم ؛ لأنه مفعول به في المعنى
٣٢٩	هل تجيء الحال من المنادى ؟
٣٣١	الحمل على الموضع في النعت والعطف ومنه نصب المعطوف على المجرور ونصب المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة *

	المسألة السادسة والأربعون
٣٣٥	نداء الاسم المحلى بال
٣٣٦	الكوفيون : يجوز نداء الاسم المحلى بال ، بدليل السماع
٣٣٧	البصريون : لا يجوز ، لأنه لا يجوز اجتماع معرفين على معرف ، ولأن التعريفين مختلفان فيتناقض
٣٣٨	رد البصريون دلالة شواهد الكوفيين
٣٣٩	تخريج البصريين نداء لفظ الجلالة من ثلاثة أوجه

ص	الموضوع
	المسألة الثانية والأربعون
٣٠٩	هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؟
٣٠٩	الكوفيون : تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؛ وشاهدهم على ذلك
٣١٠	البصريون : ركب الاسمان فدلا على معنى واحد ؛ والإضافة تبطل هذا المعنى

	المسألة الثالثة والأربعون
٣١٢	هل يجوز تعريف العدد المركب بتعريف جزئية ؟ وهل يجوز تعريف تميزه ؟
٣١٣	الكوفيون : يجوز تعريف جزئى العدد المركب ؛ بدليل السماع عن العرب
٣١٣	البصريون : لا يجوز إلا تعريف صدر المركب ؛ بدليل تعريف العرب المركبات الأخرى
٣١٤	« الخازباز » ومعانيه ، وشاهد كل معنى
٣١٦	دخول « ال » على الفعل المضارع وعلى الأعلام *
٣٢١	دخول « ال » على بعض أسماء الإشارة

	المسألة الرابعة والأربعون
٣٢٢	إضافة العدد المركب إلى مثله

	المسألة الخامسة والأربعون
٣٢٣	المنادى المفرد العلم ؛ معرب أو مبنى ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٠	حذف ياء فعيلة وفعيلة في النسب ، دون ياء فعيل وفعيل	المسألة السابعة والأربعون	
٣٥٢	الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، وشواهد ذلك	٣٤١ الميم المشددة في « اللهم » عوض من حرف النداء ، أو هي بقية جملة ؟	
***		٣٤١ الكوفيون : الميم بقية جملة ؛ بدليل أنهم يجمعون بينها وبين يا ؛ ولو كانت عوضا لم يجمعوا بينهما ؛ لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه *	
المسألة التاسعة والأربعون		٣٤٣ البصريون : الميم عوض من يا ، وردهم أدلة الكوفيين	
٣٥٦ هل يجوز ترخيم الاسم الاثنى ؟		٣٤٥ جمعوا بين العوض والمعوض منه في تثنية الفم مضافا إلى الضمير	
٣٥٦ الكوفيون : يجوز ترخيم الثلاثي المحرك الوسط ؛ لأن في الأسماء ما يماثله نحو يدودم		***	
٣٥٩ البصريون : لا يجوز ترخيم الاثنى ؛ لأنه في غاية الخفة ، والحذف منه إجحاف به		المسألة الثامنة والأربعون	
٣٥٩ رد البصريون دليل الكوفيين من وجهين		٣٤٧ هل يجوز ترخيم الاسم المضاف ؟	
***		٣٤٧ الكوفيون : يجوز ترخيم المضاف بالحذف من آخر المضاف إليه ؛ بدليل السماع	
المسألة الخمسون		٣٤٩ ورد السماع بترخيم المركب الإضافي على ثلاثة أوجه ، والاستشهاد لكل وجه منها	
٣٦١ كيف يرخم الرباعي الساكن ثالثة ؟		٣٤٩ البصريون : لا يرخم المضاف ، وبيان شروط الترخيم ، ووجه اعتبار كل شرط منها	
٣٦١ الكوفيون : يرخم الرباعي الساكن ثالثة بحذف ثالثة ورابعة		٣٥٠ التغير يؤنس بالتغير ، وأمثلة من ذلك	
٣٦١ البصريون : يرخم الرباعي الساكن ثالثة بحذف رابعة وحده			

المسألة الحادية والخمسون			
٣٦٢ هل تجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؟			

ص الموضوع

المسألة الثانية والخمسون

٣٦٤ هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟

٣٦٤ الكوفيون : يجوز ، بدليل السماع ، وقياسا على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه

٣٦٥ البصريون : لا يجوز ، وبيان الفرق بين المضاف مع المضاف إليه والصفة مع الموصوف

المسألة الثالثة والخمسون

٣٦٦ اسم لا المفرد النكرة ، معرب أو مبني ؟

٣٦٦ الكوفيون : هو معرب منصوب بها ؛ لأن لا مكتفي بها من الفعل

٣٦٧ من النحاة من قل : عملت لا النصب حملا للاعلى إن ، حمل النقيض على تقيضه

٣٦٧ البصريون : اسم لا مبني على الفتح ؛ لتركبها مع اسمها ، ولأنها تضمنت معنى من

٣٦٧ « لا » قد تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب ، وشواهد ذلك

٣٧٠ ظهر انحطاط « لا » عن « إن » في أربعة أشياء

ص

الموضوع

المسألة الرابعة والخمسون

٣٧٠ هل تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؟

٣٧٠ الكوفيون : تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؛ بدليل السماع ؛ وشواهدهم على ذلك

٣٧١ البصريون : لا تأتي « من » لابتداء الغاية في الزمان ؛ لأنها في المكان نظير منذ في الزمان

٣٧٢ تأويلهم الشواهد التي استدل بها الكوفيون

٣٧٢ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والشواهد على ذلك من كتاب الله تعالى وشعر العرب *

٣٧٣ هالقلب ، وأقول العلماء فيه ، وشواهدهم

٣٧٦ زيادة « من » في الإيجاب

المسألة الخامسة والخمسون

٣٧٦ واو رب ، هل هي التي تعمل الجر ؟

٣٧٦ الكوفيون : الواو هي التي تعمل الجر لنيابتها عن رب مع أنها ليست عاطفة ؛ لأنه قد يبدأ بها الكلام

٣٧٧ البصريون : عامل الجر هو رب المقدرة ، والواو عاطفة ؛ بدليل ظهورها مع رب

٣٧٨ الجر برب من غير أن يقوم مقامها حرف

٣٧٩ الجر برب بعد بل

٣٨٠ الجر برب بعد الفاء

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السادسة والخمسون		
٣٨٢	إعراب الاسم الواقع بعد مذومند	٣٨٢	الكوفيون : يرتفع الاسم بعدها
٣٨٢	بتقدير فعل ، وهما مركبان من « من » و « إذ »	٣٨٢	انفراء : يرتفع الاسم بعدها بتقدير مبتدأ ؛ وهما مركبان من « من » و « ذو » الطائية التي بمعنى الذي
٣٨٣	الاستشهاد لحيء ذو بمعنى الذي	٣٨٥	العرب تجزى بالضمعة عن الواو ، وبالكسرة عن الياء ، وبالفتح عن الألف ، والاستشهاد لذلك
٣٩١	مند ومذ عند البصريين مبتدآن والاسم المرفوع بعدها خبر		

	المسألة السابعة والخمسون		
٣٩٣	هل يعمل حرف القسم محذوفا ؟	٣٩٣	الكوفيون : يعمل حرف القسم محذوفا بدليل السماع والقياس على حرف الجر ، والاستشهاد لذلك
٣٩٦	البصريون : لا يعمل حرف القسم محذوفا ؛ لأن حروف الجر لا تعمل مع الحذف إلا أن يكون لها عوض *	٣٩٦	جاز مع لفظ الجلالة حذف حرف القسم لكثرة استعماله
٣٩٧	قف على أشياء خصوا بها لفظ الجلالة ، بسبب كثرة استعماله ، ونماذج من تخصيص أشياء بأشياء	٣٩٨	ما حذف وفي اللفظ عليه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل فهو في حكم الثابت
٣٩٩	اللام الداخلة على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟	٣٩٩	الكوفيون : هي لام جواب القسم ، لأنها يلها الاسم المنصوب ، ولو كانت لام الابتداء لم يلها إلا المرفوع
٣٩٩	البصريون : هي لام الابتداء لأنها توجب لما تدخل عليه الرفع	٤٠٠	« جير » بمعنى نعم ، وقد وقعت في القسم
٤٠١	« عوض » بمعنى الدهر	٤٠٢	لغات العرب في « عوض »
٤٠٢	« كلا » بمعنى حقا	٤٠٣	الأصل في لام الابتداء أن تدخل على المبتدأ ؛ فإذا قدم معمول الخبر فصار في صدر الكلام جاز دخولها عليه

	المسألة التاسعة والخمسون		
٤٠٤	« أيمن في القسم » مفرد أو جمع ؟	٤٠٤	الكوفيون : هو جمع عين ، وهمزة قطع في الأصل ، وصارت همزة وصل لكثرة الاستعمال ؛ لأن وزنه مما يختص به الجمع ، والاستشهاد لتجيئها جمعا
٤٠٧	البصريون : هو مفرد ، بدليل وصل همزته ، وأنهم حذفوا جميع حروفه إلا الميم فقالوا : م الله		

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأنباري
وكتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٢٧	المسألة الستون	٤٣٨	رد البصريين على النصوص التي استدل بها الكوفيون
٤٢٧	مذهب الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، ومذهب البصريين عدم جواز الفصل بغيرها	٤٣٩	المسألة الثانية والستون
٤٢٧	شواهد الكوفيين على صحة ماذهبوا إليه، مع ذكر نظرائها	٤٣٩	« كلا » « وكلا » مثنيان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؟
٤٣١	حجة البصريين أن المتضايين كالكلمة الواحدة ، وشواهدهم لجواز الفصل بينهما بالظرف ، مع ذكر نظرائها .	٤٣٩	يرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظا ومعنى ، ويرى البصريون أنهما مثنيان معنى مفردان لفظا
٤٣٥	اتعليل لجواز الفصل بالظرف والجار والمجرور ، والرد على ما احتج به الكوفيون	٤٣٩	من حجة الكوفيين مجيء « وكلا » بدون ألف
	المسألة الحادية والستون	٤٤٠	استعمالات العرب لكلا وكلتا ، وأصل ألفهما
٤٣٦	هل تجوز إضافة اسم إلى اسم يوافقه معنى ؟	٤٤١	ومن حجة الكوفيين انقلاب ألفهما في حال النصب والجر
٤٣٦	الكوفيون يرون جواز ذلك ، والبصريون يمنعون	٤٤١	حجة البصريين على أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى
٤٣٦	حجة الكوفيين ورود السماع به في القرآن وكلام العرب	٤٤٢	يعود الضمير إليهما مفردا تبعا للفظ ، والشواهد على ذلك
٤٣٧	وحجة البصريين التعليل بأن الشيء لا يعرف بنفسه ، والغرض من الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه	٤٤٦	يعود الضمير إليهما مثنى تبعا للمعنى والشواهد على ذلك
		٤٤٩	رد البصريين على حجة الكوفيين
		٤٤٩	يحذف حرف العلة لدلالة الحركة المجانسة له عليه *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٤٩	توجيه البصريين لا انقلاب ألفهما في حالي النصب والجر عند إضافتهما للمضمر	٤٦١	حذف جواب الشرط أبلغ من ذكره
	المسألة الثالثة والستون		المسألة الخامسة والستون
٤٥١	هل يجوز تأكيد النكرة توكيدا معنويا ؟	٤٦٣	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟
٤٥١	ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٦٣	يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الحافض مع المعطوف ، ويرى البصريون أن ذلك لا يجوز
٤٥١	احتج الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالنقل ، وشواهدهم على ذلك ، مع ذكر نظرائها	٤٦٣	استدل الكوفيون على الجواز بمجيء ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب ، مع ذكر النصوص التي ورد فيها ذلك ، وذكر نظرائها
٤٥٤	وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بصحة المعنى	٤٦٦	واحتج البصريون بالتعليل
٤٥٥	واستدل البصريون على عدم جواز توكيد النكرة بالتعليل ، وردوا على النصوص التي أوردها الكوفيون	٤٦٧	وردوا دلالة النصوص التي أتت بها الكوفيون على ما ذهبوا إليه باحتمال كل منها وجوهاً آخر
	المسألة الرابعة والستون	٤٦٨	قطع النعت إلى الرفع وإلى النصب وشواهد
٤٥٦	هل يجوز أن تجيء الواو العاطفة زائدة ؟	٤٧٣	العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي عاملين
٤٥٦	أجاز الكوفيون مجيء واو العطف زائدة ومنع البصريون ذلك		المسألة السادسة والستون
٤٥٦	استدل الكوفيون بمجيء الواو زائدة في القرآن وكلام العرب مع ذكر النصوص التي قد ورد فيها ذلك	٤٧٤	هل يجوز العطف على الضمير الرفوع من غير توكيد ؟
٤٥٩	احتج البصريون بأن الأصل دلالة كل كلمة على معنى ، وبيان أن الشواهد المحتج بها على الزيادة يمكن إجراؤها على الأصل وتحقيق ذلك في كل نص منها	٤٧٤	ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على قبس
		٤٧٥	احتج الكوفيون بورد ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب

ص الموضوع
٤٨٤ زعم البصريون أنه لو عطف
بلكن بعد الإيجاب لكان معناها
الإضراب ، فنستغنى عنها ييل
٤٨٥ هل استغنى العرب عن ماضى يذر
ويدع بترك ؟

المسألة التاسعة والستون

٤٨٨ هل يجوز صرف أفعال التفضيل
للضرورة ؟

٤٨٨ ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز
صرف أفعال التفضيل فى الضرورة ،
وذهب البصريون إلى جواز ذلك
٤٨٨ احتج الكوفيون بأن قوة اتصال

« من » بأفعال التفضيل تمنع صرفه
٤٨٩ قال البصريون : الأصل فى
الأسماء الصرف ، فإذا اضطر
الشاعر ردها إليه

٤٩١ ردوا دليل الكوفيين ، وذكروا
أن لعدم ثنية أفعال التفضيل
ثلاثة أوجه

٤٩٢ لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة
لوجهين

المسألة السبعون

٤٩٣ هل يجوز ترك صرف الاسم الذى
يستحق الصرف عند الضرورة ؟

٤٩٣ أجمعوا على جواز صرف الاسم
الذى لا ينصرف للضرورة ،
واختلفوا فى جواز منع الاسم
الذى يستحق الصرف للضرورة ،
فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ،
وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز

ص الموضوع
٤٧٧ واحتج البصريون بالتعليل ، وردوا
دلالة الشواهد التى ذكرها
الكوفيون ، وخرجوها على
وجوه آخر

المسألة السابعة والستون

٤٧٨ هل تأتى « أو » بمعنى الواو ،
وبمعنى بل ؟

٤٧٨ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مجيء
الواو بمعنى أو وبمعنى بل ، وذهب
البصريون إلى أن ذلك لا يجوز
٤٧٨ احتج الكوفيون بأن ذلك قد

ورد فى كتاب الله وكلام العرب ،
وذكر النصوص التى تمسكوا
بها ، وذكر نظرائها

٤٨٠ واحتج البصريون بأن الأصل
أن يدل كل حرف على ماوضع له
٤٨١ ردوا دلالة النصوص التى احتج
بها الكوفيون ، وخرجوها على
وجوه آخر

٤٨١ تجاهل العارف ، وشواهد له

المسألة الثامنة والستون

٤٨٤ هل يجوز أن يعطى بلكن
بعد الإيجاب ؟

٤٨٤ أجاز الكوفيون العطف بلكن
بعد الإيجاب ، ومنعه البصريون
وأوجبوا إن وقعت لكن بعد
الإيجاب أن يؤتى بعدها بجملة
مخالفة لما قبلها

٤٨٤ قاس الكوفيون لكن على بل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٩٣	استدل الكوفيون بورود ذلك في شعر العرب المحتج بهم ، وذكروا شواهد كثيرة منه	٥٢٢	واستدل البصريون بأن الألف واللام في « الان » للإشارة إلى الوقت الحاضر ؛ فصار معناه « هذا الوقت » فلذلك بنى .
٥٠٦	الحمل على المعنى كثير في كلامهم ، وذكر بعض شواهد لذلك *	٥٢٣	تعليل المبرد والسيرافي والفارسي لبناء الآن .
٥١٢	قاس الكوفيون حذف التنوين على حذف الحرف المتحرك من نحو « هو » و « هي » واستشهدوا لذلك بأشعار العرب	٥٢٣	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن وصل الألف واللام بالفعل إنما يجيء في الضرورة ؛ فلا يقاس عليه .
٥١٤	تمسك البصريون بأن الأصل في الاسم الصرف ؛ فترك صرفه رد من الأصل إلى غير أصل	٥٢٣	الحكاية ، وأمثلة منها
٥١٤	يجوز أن يمثل الشاعر الضمير المنصوب والمجرور فينشأ عن مطله حرف من حروف العلة ، ويجوز أن يترك ذلك *	٥٢٤	المسألة الثانية والسبعون
	المسألة الحادية والسبعون	٥٢٤	فعل الأمر معرب أو مبني ؟ .
٥٢٠	علة بناء « الآن » .	٥٢٤	ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو اضرب معرب مجزوم ، وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني
٥٢٠	ذهب الكوفيون إلى أن علة بناء « الآن » أن « آن » فعل ماض فهو على أصله من البناء على الفتح	٥٢٤	استدل الكوفيون بأن أصل فعل أمر مضارع مقترن باللام ؛ فحذفت اللام واجتلبت له ألف وصل .
٥٢١	وعلل البصريون بناء الآن بأنه أشبه اسم الإشارة .	٥٢٥	شواهد من الحديث والشعر ليجيء المضارع المبدوء بالتاء مجزوما بلام الأمر
٥٢١	استدل الكوفيون بأن أل التي في « الآن » اسم موصول ، وقد وصلت بالفعل ، وذكروا لذلك نظائر .	٥٢٩	عمل رب محذوفة بعد الواو أو الفاء أو بل *
		٥٣٠	شواهد لإعمال لام الأمر وهي محذوفة .
		٥٣٤	تعمل « أن » المصدرية وهي محذوفة بعد الفاء والواو .
		٥٣٤	احتج البصريون بأن الأصل في الأفعال البناء وأن يكون على السكون ، فلذلك كان فعل الأمر مبنيًا على السكون كما هو الأصل

ص الموضوع
٥٥١ استدلال الكوفيين بأننا رأينا
ينصب إذا سبقه ناصب ويجزم إذا
سبقه جازم ، ويرفع إذا خلا من
ناصب ومن جازم ، ومنعوا أن
يكون حلولة محل الاسم سببا
لارتفاعه ، لأن الاسم لا يختص
بالرفع ، بل يكون منصوبا ومخفضا .
٥٥٢ واستدل البصريون بأن قيامه
مقام الاسم يشبه الابتداء ، وبأنه لما
قام مقامه أعطى أقوى أنواع الإعراب
وهو الرفع

المسألة الخامسة والسبعون

٥٥٥ عامل النصب في الفعل المضارع
بعد واو المعية .

٥٥٥ ذهب الكوفيين إلى أن ناصب
المضارع بعد واو المعية هو
الصرف ، ومعناه مخالفة ما بعدها
لما قبلها ، وذهب البصريون إلى
أنه منصوب بتقدير أن المصدرية ،
وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه
انصب بالواو نفسها .

المسألة السادسة والسبعون

٥٥٧ عامل النصب بعد فاء السببية .
٥٥٧ ذهب الكوفيين إلى أن ناصب
المضارع بعد فاء السببية هو الخلاف
وذهب البصريون إلى أن ناصبه
أن المصدرية مقدرة ، وذهب
الجرمي إلى أن ناصبه هو الفاء
نفسها .

ص الموضوع
٥٣٥ اسم فعل الأمر الذي على وزن
فعال مبنى ؛ لأنه ناب مناب فعل
الأمر ، وشواهد من ذلك .
٥٤٠ رد البصريون استدلال الكوفيين
بأن الحذف لكثرة الاستعمال
يقتصر فيه على ما يكثر استعماله ،
وضربوا لذلك أمثلة من كلام
العرب .

٥٤٢ وردوا قياس الكوفيين فعل
الأمر على فعل النهي بأن بقاء
حرف المضارعة في فعل النهي
يقطع بالفرق بينها .

٥٤٥ حذف حروف العلة من الكلمة
اجتزاء بالحركة التي قبلها لدلالاتها
عليها ، وشواهد لذلك *

المسألة الثالثة والسبعون

٥٤٩ القول في علة إعراب الفعل المضارع .
٥٤٩ الكوفيون يزعمون أن علة إعراب
الفعل المضارع أنه قد طرأت عليه
المعاني المختلفة ، وذهب البصريون
إلى أنه أعرب لمشابهة الاسم
وذكروا وجوها أشبه فيها الاسم .

المسألة الرابعة والسبعون

٥٥٠ القول في رافع الفعل المضارع .
٥٥٠ ذهب الكوفيين إلى أن الفعل
المضارع يرتفع لتجرده من عوامل
الجزم وعوامل النصب ، ومنهم من
ذهب إلى أنه ارتفع لاقران حرف
المضارعة به ، وذهب البصريون إلى
أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم .

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السابعة والسبعون		المسألة الثامنة والسبعون
٥٥٩	هل تعمل «أن» المصدرية محذوفة من غير بدل ؟ .	٥٧٠	هل تأتي « كي » حرف جر ؟ .
٥٥٩	ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنصب أن المصدرية محذوفة بدون بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تنصب محذوفة إلا مع بدل يقع مكانها .	٥٧٠	ذهب الكوفيون إلى أن « كي » لا تكون إلا حرف نصب ينصب الفعل المضارع، وذهب البصريون إلى أنها تكون حرف نصب وتكون حرف جر .
٥٦٠	استدل الكوفيون بأن ذلك قد جاء في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، وذكروا شواهدهم على ذلك .	٥٧٠	احتج الكوفيون بأنها من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يكون من عوامل الأسماء ، وبأنه قد دخل عليها حرف الجر وهو اللام ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، إلا شذوذاً للتوكيد .
٥٦٢	واحتج البصريون بأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل محذوفة من غير بدل ، وقاسوها على أن المشددة ، وقالوا : هي أولى منها بعدم العمل وهي محذوفة من وجهين .	٥٧٢	واستدل البصريون بدخولها على ما الاستفهامية وتحذف ألفها ، وبأن ألف ما الاستفهامية تحذف في حال الجر .
٥٦٣	من العرب من يهمل أن المصدرية وشواهد ذلك .	٥٧٤	ردوا دعوى الكوفيين أن « ما » الاستفهامية في محل نصب بفعل مضارع محذوف بأنه كان ينبغي ألا تحذف ألفها .
٥٦٤	ردوا دلالة شواهد الكوفيين باحتمالها وجوهاً آخر ، فيسقط الاستدلال بها .		المسألة التاسعة والسبعون
٥٦٦	هـ شواهد اقتران خبر كاد بأن .	٥٧٥	القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل .
٥٦٧	قد تحذف الألف من «ها» وتلقى فتحة الهاء على ما قبلها عند الوقف ، وشواهد ذلك .	٥٧٥	ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مقدرة .
٥٦٨	هـ حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء ما قبلها مفتوحاً، وشواهد ذلك .*		

الموضوع	ص
المسألة الحادية والثمانون	
هل تجيء كما بمعنى كما ؟ وهل	٥٨٥
ينصب بعدها الفعل المضارع ؟	
ذهب الكوفيون إلى أن « كما »	٥٨٥
تأني بمعنى كما ، وإلى أنه يجوز	
بعدها نصب المضارع ورفعها ،	
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز	
تجيء كما بمعنى كما ، ولا يجوز	
نصب المضارع بعدها	
استدل الكوفيون بتجيء ذلك في	٥٨٥
كلام العرب وذكر شواهدهم على ذلك	
واستدل البصريون بأن « كما »	٥٩٠
مركبة من كاف التشبيه وما الزائدة	
فلا وجه لنصب المضارع بعدها	
وردوا دلالة شواهد الكوفيين، إما	٥٩٠
برد رواية نصب المضارع وإما بشذوذها	
المسألة الثانية والثمانون	
هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟	٥٩٣
وهل يتقدم معمول معمولها عليها ؟	
ذهب الكوفيون إلى أن لام	٥٩٣
الجحود تنصب المضارع بنفسها ،	
وإلى أنه يجوز تقديم معمول	
معمولها عليها ، وذهب البصريون	
إلى أن لا نصب المضارع بعد لام	
الجحود أن المصدرية مقدرة ، وإلى	
أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل	
المضارع عليها	
استدل الكوفيون على الأول بما	٥٩٣
ذكروه في مسألة كي ، وهي المسألة	
٧٨ وعلى الثاني بوروده عن العرب	

الموضوع	ص
استدل الكوفيون بأنها تدل على	٥٧٥
معنى كي ، فيجب أن تأخذ حكم كي	
فتنصب بنفسها ، وبوجوه آخر	
واستدل البصريون بأنه ثبت أن	٥٧٦
اللام من عوامل الأسماء ، فلا	
تكون من عوامل الأفعال .	
وردوا قياس الكوفيين اللام	٥٧٧
على كي بأن اللام تكون حرف جر	
وهي دالة على التعليل أيضا ، وليس	
حمل اللام عليها في حال النصب	
بأولى من حملها عليها في حال الجر .	
المسألة الثمانون	
هل يجوز إظهار « أن » المصدرية	٥٧٩
بعد « لكي » وبعد « حتى » ؟	
ذهب الكوفيون إلى أن ذلك	٥٧٩
جائز ، وذهب البصريون إلى	
أنه لا يجوز	
استدل الكوفيون على ذلك بأنه	٥٧٩
قد ورد في كلام العرب المحتج به ،	
وذكر شواهدهم على هذا	
واحتجوا بأن « أن » إذا ظهرت	٥٨١
كانت للتوكيد اللفظي ، وهو واقع	
في كلام العرب	
واستدل البصريون على أنه لا يجوز	٥٨٢
بأن أن لم تكن مقدرة بعد	
« لكي » ولا يجوز زيادتها ،	
وبعضهم استدل بأن « لكي »	
كالعوض من أن ، ولا يجمع في	
الكلام بين العوض والمعوض منه	
إبدال الفعل من الفعل ، وشواهد ذلك	٥٨٣

ص	الموضوع
٦٠٢	علل الكوفيون مذهبوا إليه بأن الجواب مجاور لفعل الشرط ملازم له لا ينفك عنه .
٦٠٢	الجر بالجوار في كلام العرب ، وشواهد .
٦٠٧	علل البصريون مذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي فعل الشرط وجوابه معاً؛ فوجب أن يعمل فيهما جميعاً .
٦٠٩	رد البصريون دلالة ما استشهد به الكوفيون .
٦١٠	قد يعطف الشيء على الشيء لفظاً والمعنى فيها مختلف؛ فيقدر عامل للمعطوف ، أو يتوسع في معنى العامل الأصلي، وشواهد ذلك من شعر العرب .
	المسألة الخامسة والثمانون
٦١٥	عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية .
٦١٥	يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو الفعل المتأخر، ويرى البصريون أن عامل الرفع فعل مقدر ، ويرى الأخفش أنه مرفوع بالابتداء
٦١٦	احتج الكوفيون بأن أصالة إن الشرطية جوزت تقديم مرفوع معمولها عليه، وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه .
٦١٧	ذكر الاسم المرفوع بعد غير إن من أدوات الشرط شاذ ، مع ذكر شواهد ذلك .

ص	الموضوع
٥٩٥	استدل البصريون على أنه لا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود من وجهين
٥٩٥	وردوا دلالة شواهد الكوفيين على جواز تقديم معمول المضارع على اللام بتقدير عامل للمعمول المتقدم .
	المسألة الثالثة والثمانون
٥٩٧	هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟
٥٩٧	ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ، وأنها حينئذ تنصب المضارع بنفسها ، وتكون حرف جر ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن المضارع ينصب بعدها بأن المصدرية مقدرة .
٥٩٨	استدل الكوفيون بأن حتى تكون بمعنى كي ، وكى تنصب ، وبمعنى إلى فتقوم حينئذ مقام إلى أن ، وأن تنصب .
٥٩٨	واستدل البصريون بأن حتى من عوامل الأسماء ، فلا تكون من عوامل الأفعال .
	المسألة الرابعة والثمانون
٦٠٢	عامل الجزم في جواب الشرط .
٦٠٢	يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بجواره فعل الشرط ، وللبصريين قولان : أولهما أن حرف الشرط جزم الفعل والجواب معا وثانيهما أن جازم الجواب هو فعل الشرط ورازم فعل الشرط الأداة .

- ص الموضوع
- ٦٢٧ واحتج البصريون بأن أداا الشرط
تشبه أداة الاستفهام ؛ فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها .
- ٦٢٧ وردوا دلالة ما استشهد به الكوفيون
بأن المتقدم هو دليل الجواب ،
وليس هو الجواب نفسه
- ٦٣٠ العرب قد تحمل الشيء على ضده كما
تحمله على نظيره ، وأمثلة من ذلك

المسألة الثامنة والثمانون

- ٦٣٢ هل تأتي إن الشرطية بمعنى إذ ؟
- ٦٣٢ أجاز الكوفيون أن تأتي إن
الشرطية بمعنى إذ ، ومنع ذلك
البصريون .
- ٦٣٢ استدل الكوفيون بأن ذلك
وارد في كلام الله تعالى وفي كلام
العرب ، وذكروا من ذلك عدة
آيات من القرآن ويوتا من الشعر
وذكرنا أمثاله .
- ٦٣٤ واحتج البصريون بأن الأصل في
كل حرف أن يدل على معناه ، وردوا
دلالة النصوص التي أوردها
الكوفيون بحملها على الشرطية .

المسألة التاسعة والثمانون

- ٦٣٦ « إن » الواقعة بعد ما النافية ،
أنافية أم زائدة ؟ .
- ٦٣٦ ذهب الكوفيون إلى أن « إن »
الواقعة بعد ما نافية ، وذهب
البصريون إلى أنها زائدة .

- س الموضوع
- المسألة السادسة والثمانون
- ٦٢٠ هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب
بجواب الشرط على الجواب نفسه ؟
- ٦٢٠ أجاز الكوفيون تقديم المرفوع
بجواب الشرط ، وعليه يجب رفع
الجواب ولا يجوز جزمه ، وأما
الاسم المنصوب بالجواب فمنعه
الفراء وأجازه الكسائي ، وجوز
البصريون تقديم المرفوع والمنصوب
- ٦٢١ احتج الكوفيون لوجوب رفع
الجواب حينئذ بأن جازمه هو
الجوار وقد زال ، واحتج البصريون
بأن ذلك ورد في شعر العرب
المحتج بكلامهم ، والجازم هو الأداة

المسألة السابعة والثمانون

- ٦٢٣ هل يتقدم الاسم المنصوب بجواب
الشرط على أداة الشرط ؟
- ٦٢٣ أجاز الكوفيون تقديم المنصوب
على أداة الشرط ، وأجازوا كلهم
نصبه بالجواب ، وأجاز الكسائي
نصبه بفعل الشرط ، ومنع ذلك
الفراء ، ولم يجوز البصريون
نصبه بالجواب ولا بالشرط .
- ٦٢٣ احتج الكوفيون بأن أصل موضع
الجواب أن يتقدم على أداة الشرط
وقد جاء متقدما في بعض شعر
العرب ، فإذا تقدم معموله فقد
وقع في موقعه .

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٣٦	استدل الكوفيون بأن إن قد جاءت نافية في كثير من آيات القرآن من غير أن تسبق بما النافية.	٦٤٣	ذهب الكوفيون إلى أنه يجازى بكيف ، ومنعه البصريون .
٦٣٦	واستدل البصريون بأنه لا فرق في المعنى بين وجودها وسقوطها من الكلام .	٦٤٣	احتج الكوفيون بأن كيف كغيرها من كلمات المجازاة في الاستفهام ، وبأن معناها كمعنى كلمات المجازاة .
٦٣٧	وردوا ما استدل به الكوفيون بأنهم يسمون محي ، إن نافية لكن عند ما لا تكون مسبقة بما ، وبأن بعضه ليست إن فيه نافية أصلا .	٦٤٤	واستدل البصريون بأن كيف قصرت عن كلمات المجازاة من ثلاثة أوجه ؛ فلماذا يجوز أن تلحق بها ، ومنعوا ما ادعاه الكوفيون وبينوا أنه تتعذر المجازاة بكيف .
٦٣٩	هقف على رد مغالطة جاء بها المؤلف في ردا استدلال الكوفيين .	٦٤٤	لأنها تدل على أن المجازاة في جميع الأحوال ، وذلك غير ميسور .
المسألة التسعون		المسألة الثانية والتسعون	
٦٤٠	معنى إن ومعنى اللام بعدها .	٦٤٦	السين مقتطعة من سوف أم أصل برأسها ؟
٦٤٠	ذهب الكوفيون إلى أن اللام الواقعة بعد إن حرف استثناء ، وإن حرف نفي ، وذهب البصريون إلى أن إن محففة من الثقيلة واللام لا التأكيد .	٦٤٦	ذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من سوف ، وذهب البصريون إلى أن السين أصل برأسه .
٦٤٠	استدل الكوفيون بورود ذلك في كلام الله تعالى وكلام العرب .	٦٤٦	استدل الكوفيون بأن العرب تحذف بعض الحروف من الكلمة إذا كثر استعمالها ، وضربوا لذلك الأمثلة ، وبأنهم رأوا العرب قد حذفوا الفاء من سوف أحيانا وحذفوا الواو منها أحيانا أخرى .
٦٤٢	واستدل البصريون بأن ما ذهبوا إليه له نظائر في كلام العرب ، بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون ، وحملوا شواهد الكوفيين على مذهبهم .	٦٤٦	واستدل البصريون بأن الأصل أن كل حرف يدل على معنى لا يحذف منه شيء ، وأن يكون أصلا في نفسه .
المسألة الحادية والتسعون		٦٤٣ هل يجازى بكيف ؟	

ص	الموضوع
٦٥٢	واستدل البصريون بأن إلحاق نون التوكيد الخفيفة لفعل الاثنين إما أن يوقع في اللبس وإما أن يجتمع فيه ساكنان على غير الحد الجائز ، فهذا منعنا من إلحاقها إياه ، وكذلك فعل جماعة الإناث على كل احتمال .
٦٥٣	استدلال البصريين على أن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسه .
٦٥٤	العرب تلحق التنوين في الإنشاد بدلاً من حروف العلة .
٦٥٩	حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ، وشواهد .
٦٦٠	هـ يحذف التنوين وجوبا في ثمانية مواضع .
	المسألة الخامسة والتسعون
٦٦٩	الحروف التي وضع عليها الاسم في ذا والذي .
٦٦٩	ذهب الكوفيون إلى أن الحروف التي وضع عليها الاسم فيهما هو الذال وحدها ، وذهب البصريون إلى أن ذا والذي كل منهما ثلاثي الأصول .
٦٧٠	استدل الكوفيون بسقوط الألف من ذا والياء من الذي في التثنية .
٦٧١	أنشد الكوفيون أبياتا للاستدلال على أن أصل الذال في الذي السكون

ص	الموضوع
	المسألة الثالثة والتسعون
٦٤٨	إذا اجتمع تاءان في أول المضارع ثم حذفت إحداهما ، فأيتها المحذوفة ؟
٦٤٨	ذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة تاء المضارعة ، وذهب البصريون إلى أن المحذوفة التاء الأصلية لا تاء المضارعة .
٦٤٨	استدل الكوفيون بأن تاء المضارعة زائدة ، وأن الزائد أضعف من الأصلي ؛ فكان أولى بالحذف .
٦٤٨	استدل البصريون بأن تاء المضارعة دخلت للدلالة على معنى وإن كانت رائدة ، فهي أولى بالبقاء ، وشبهوا ذلك بحذف لام المقصور والمنقوص وبقاء التنوين ، وبحذف حرف من حرفين وجودهما معاً يخل بصيغة التصغير .
	المسألة الرابعة والتسعون
٦٥٠	هل تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟
٦٥٠	ذهب الكوفيون ويونس إلى جواز ذلك ، وذهب جمهور أهل البصرة إلى امتناعه .
٦٥٠	استدل الكوفيون بأن النون الخفيفة مخففة من النون المشددة وإذا جاز إلحاق الثقيلة بحوز دخول الخفيفة ، ولا يضر اجتماع الساكنين لأنه واقع في كلام العرب ، وبأن الاستعمال قد جاء فيه ذلك في قراءة بعض القراء .

- ص الموضوع
- ٦٨١ وردوا استدلال الكوفيين بسقوط الواو والياء في التثنية بأن «هما» ليس مثني حقيقة، وبأن سقوط الواو والياء في بعض أشعار العرب مع الإفراد ضرورة
- ٦٨٥ هـ قف على ترخيم «صاحبي» و «حارث» وشواهد
- المسألة السابعة والتسعون
- ٦٨٧ هل يقال «لولاي» و «لولاك» و «لولاه» ؟
- ٦٨٧ أجاز الفريقان هذا التعبير، واختلفوا في موضع هذه الضمائر؛ فذهب الكوفيون إلى أن موضعها رفع بالابتداء، وذهب البصريون إلى أن موضعها جر بلولا، ومنع أبو العباس المبرد أن يقال ذلك.
- ٦٨٧ قاس الكوفيون ضمير النصب على الظاهر وعلى ضمير الرفع، وفرقوا بين «لولاك» و «عسالك»
- ٦٨٩ وتمسك البصريون بأن الياء والكاف والهاء لا تكون ضمائر رفع، وبأن «لولاه» حين تكون حرف جر لا متعلق لها
- ٦٩٠ اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين، ورد استدلال البصريين الرد على إنكار المبرد هذا التعبير، وذكر شواهد، مع ذكرنا للنظائر ما أتى به المؤلف منها
- المسألة الثامنة والتسعون
- ٦٩٥ الضمير في «إياك» وأخواتها

- ص الموضوع
- ٦٧٢ استدل البصريون بأن كل واحد من ذا والذي كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يمكن أن تبنى على حرف واحد
- ٦٧٣ واستدلوا على أن الألف من ذا والياء من الذي أصليتان بتصغيرهما على ذيا والذي - بتشديد الياء - وقد علم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها
- ٦٧٤ ذان والذان ليسا بمثنيتين حقيقة، والاستدلال على ذلك
- ٦٧٥ للعرب في «الذي» أربع لغات وذكر شواهدا
- المسألة السادسة والتسعون
- ٦٧٧ الحروف التي وضع عليها الاسم في «هو» و «هي»
- ٦٧٧ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الهاء وحدها، وذهب البصريون إلى أن الاسم هو الحرفان جميعاً
- ٦٧٧ استدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأن العرب أسقطت الواو من هو والياء من هي في التثنية، وذكروا على ذلك عدة شواهد
- ٦٨١ واستدل البصريون بأن هو وهي ضميران منفصلان، ولا يجوز في الضمير المنفصل أن يكون على حرف واحد

الموضوع ص
٧٠٦ ذهب الكوفيون إلى أن له محلا ،
واختلوا فذهب بعضهم إلى أنه
يتبع ما قبله ، وذهب بعضهم إلى
أنه يتبع ما بعده ، وذهب البصريون
إلى أنه لا محل له .

المسألة الواحدة بعد المائة

٧٠٧ الاختلاف في مراتب المعارف
٧٠٧ أيهما أعرف ؟ اسم الإشارة
أم العلم ؟

المسألة الثانية بعد المائة

٧٠٩ « أي » الموصولة : معربة دائماً
أو مبنية في بعض الأحوال ؟

٧٠٩ ذهب الكوفيون إلى أن « أي »
الموصولة معربة في كل أحوالها ،
وذهب البصريون إلى أنها تبنى
إذا كانت مضافة وقد حذف
صدر صلتها

٧١١ استدل الكوفيون بالسمع ،
وخرجوا ما ظاهره البناء على أن
أيا ليست موصولة

٧١٢ واستدل البصريون بأن القياس
كان يقتضي بناء أي الموصولة في
كل أحوالها ، ولكنها حملت على
نقيضها وهو كل وعلى نظيرها
وهو بعض فأعربت ، ولما نقصت
عند حذف العائد ردت إلى القياس
وهو البناء ، ولذلك نظائر في
العربية

الموضوع ص
٦٩٥ ذهب الكوفيون إلى أن « إيا »
عماد ، وما بعدها هو الضمير .

وذهب البصريون إلى أن الضمير هو
« إيا » وما بعدها حروف

٦٩٥ استدل الكوفيون بأن التثنية
والجمع تردان على ما بعد « إيا »
نحو « إياكما » و « إياكم »

٦٩٦ واستدل الكوفيون بأن الضمير
المنفصل لا يكون على حرف واحد
وقاسوا ذلك على ضائر الرفع
المنفصلة نحو « أنت » وأخواتها
٦٩٨ مجيء الضمير المنفصل مع إمكان
التصل شاذ

٧٠٠ رد البصريون استدلال الكوفيين
بأن الياء والكاف والهاء حين
تكون ضائر متصلة هي أسماء ،
وحين تلحق « إيا » حروف ،
فلا يقاس أحدهما على الآخر ،
وقاسوا ذلك على التاء حين تكون
ضميراً متصلاً وحين تلحق « أن »
في نحو « أنت »

المسألة التاسعة والتسعون

٧٠٢ المأطرة التي وقعت بين سنيويه
شيخ نحاة البصرة والكسائي
شيخ نحاة الكوفة ، والتي اشتهرت
باسم « المسألة الزنبورية »

المسألة المكمل للمائة

٧٠٦ ضمير الفصل : هل له موضع من
الإعراب ؟ وإذا كان فهل يتبع
ما قبله أو ما بعده ؟

ص

الموضوع

٧٢٤ واحتج البصريون بأن المحلى بأل ليس في معنى الموصول ؟ فلا يجوز حمله عليه ، وخرجوا البيت على وجوه أخر .

المسألة الخامسة بعد المائة

٧٢٦ همزة بين بين : متحركة أو ساكنة ؟
٧٢٦ ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة ، وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

٧٢٦ استدل الكوفيون بأنها لا تقع في أول الكلام ، ولو كانت متحركة لجاز وقوعها في أول الكلام

٧٢٧ واحتج البصريون بوقوعها في الشعر وبعدها ساكن ، في مواضع لا يجتمع فيها ساكنان ، وذكرنا لذلك شواهد ، مع ذكرنا الكثير من أمثالها

٧٢٩ لم يقع في كلام العرب اجتماع همزتين إلا في بيت أنشده قطرب ، وقد بينا صحة روايته ، وذكرنا تخرجه

المسألة السادسة بعد المائة

٧٣١ هل يوقف على المنصوب المحلى بأل بنقل حركة إعرابه إلى الساكن قبلها ؟

٧٣١ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجز

ص

الموضوع

٧١٤ ردوا استدلال الكوفيين بأن حملها على الاستفهام في النص القرآني خلاف الظاهر ، وبأن بناءها قد جاء فيما لا يحتمل الاستفهام .

المسألة الثالثة بعد المائة

٧١٧ هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟

٧١٧ ذهب الكوفيون إلى أن جميع ألفاظ الإشارة يجوز أن تجيء أسماء موصولة ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك .

٧١٧ احتج الكوفيون بأن ذلك قد ورد في كلام الله تعالى وكلام العرب ، وخرجوا عليه عدة آيات واحتج البصريون بأن الأصل حمل كل لفظ على معناه الذي وضع له دون غيره ، وخرجوا الآيات على وجوه أخر .

٧٢١ حذف الموصول وبقاء صلته

المسألة الرابعة بعد المائة

٧٢٢ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كالاسم الموصول ؟

٧٢٢ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون للاسم الظاهر المحلى بأل صلة كالاسم الموصول ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك

٧٢٣ احتج الكوفيون بورود ذلك في كلام العرب ، وذكرنا لذلك بيتا خرجوه عليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة بعد المائة	٧٣٢	قاس الكوفيون حالة النصب على
٧٤١	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟		حالق الرفع والجر ، وذكروا
٧٤١	أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في همزة الوصل ، وذهب البصريون إلى امتناعه فيها	٧٣٥	وقاس البصريون حال التعريف بأل على حال التنكير
٧٤١	احتج الكوفيون بأن ذلك ورد في كثير من آيات القرآن الكريم وبالقيااس على همزة القطع	٧٣٥	اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، ورد ما استند إليه البصريون بأن القياس فاسد؛ لوجود الفارق بين حال التعريف وحال التنكير
٧٤٢	واحتج البصريون بأن حركة همزة الوصل غير ثابتة في حال الوصل، فكيف يتصور نقل حركة معدومة ؟ ووجهوا الآيات توجيهات أخر		المسألة السابعة بعد المائة
	المسألة التاسعة بعد المائة	٧٣٧	أصل حركة همزة الوصل
٧٤٥	هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟	٧٣٧	ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون تابعة لحركة عين الفعل ، وذهب البصريون إلى أن أصل حركتها الكسر
٧٤٥	أجاز الكوفيون مد المقصور للضرورة ، ومنعه البصريون ، وأجاز الفريقان قصر الممدود للضرورة	٧٣٧	احتج الكوفيون بأن في تحريكها بحركة عين الفعل مجانسة ، وهم يتوخون المجانسة في كلامهم ، وضربوا لذلك أمثلة
٧٤٦	استدل الكوفيون بمجيء ذلك في شعر العرب ، وأنشدوا عدة شواهد	٧٣٨	واستند البصريون إلى أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، فالكسرة كثيرا ما تصحب السكون
٧٤٩	واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز مد الحركات حتى تنشأ عنها حروف العلة ، وهذا ضرب من ذلك *	٧٣٩	وردوا ما استند إليه الكوفيون بأن التحريك للاتباع ليس قياساً مطرداً ، فوجوده في بعض المواطن لا يستلزم وجوده في غيرها

ص	الموضوع
	المسألة الحادية عشرة بعد المائة
٧٥٨	المؤنث بغير تاء مفاعلي زنة فاعل ، ما علة حذف التاء منه ؟
٨٥٨	ذهب الكوفيون إلى أن علة محيطه بغير تاء كونه مما يختص به المؤنث ، وذهب البصريون إلى أن علة ذلك أنهم قصدوا به النسب ، أو أنهم قدروه وصفاً لشيء مذكر
٧٥٩	احتج الكوفيون بأن الأصل في تاء التأنيث أنها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث فلا داعي لإلحاق التاء به
٧٥٩	واحتج البصريون بأن اسم الفاعل تلتحقه التاء بسبب متابعته للفعل ، فإذا لم يكن متابعاً للفعل لم تلزمه التاء ، وشبهوه بالألفاظ التي تطلق على المؤنث ولأعلامه فيها
٧٦٠	وأيدوا ذلك بأن الصفات المختلف فيها لو حملت على الفعل وجب أن تلتحقها التاء ، واستشهدوا لذلك
٧٦٢	الحمل على المعنى ، وبعض شواهد *
٧٧٧	رد البصريون حجة الكوفيين بأنه لو كانت العلة ما ذكروا لما لحقت التاء هذه الصفات ولو كانت تابعة للفعل ، وبأنه قد حذفت التاء من أوصاف مشتركة بين المذكر والمؤنث ، وبأنه لو كان الاختصاص هو السبب لحذفت التاء من الفعل أيضاً

ص	الموضوع
٧٤٩	وعلل البصريون المنع بأن المقصور هو الأصل ؛ فقصر الممدود رجوع من فرع إلى أصل ، وهذا جائز ، ومد المقصور رجوع من أصل إلى فرع ، وهو لا يجوز
٧٥٠	وأجابوا عن شواهد الكوفيين بردها إلى صيغ قياسية ، فلا تدل لما ذهبوا إليه
٧٥٢	وفرقوا بين مد المقصور وإشباع الحركات ، فلا يجوز قياسه عليه
٧٥٢	رد مذهب الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور بأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في باب مقصور ، وذكر شواهد ذلك

المسألة العاشرة بعد المائة

٧٥٤	هل يحذف آخر المقصور وآخر الممدود عند تثنيتهما إذا كثرت حروفهما ؟
٧٥٤	ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى منعه
٧٥٤	استدل الكوفيون بأن طول الاسم مع ما يطرأ عليه من زيادة علامة التثنية يجوز الحذف ، وذكروا لذلك نظائر من كلام العرب
٧٥٥	واحتج البصريون بأن التثنية وردت على المفرد ، فيجب أن تتوفر حروفه ولا يحذف منها شيء
٧٥٧	وذكروا أن النظائر التي ذكرها الكوفيون خارجة عن القياس ، فلا يقاس غيرها عليها

ص	الموضوع
	المسألة الرابعة عشرة بعد المائة
٧٩٣	هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة ؟
	المسألة الخامسة عشرة بعد المائة
٧٩٥	وزن سيد وميت ونحوهما
٧٩٥	ذهب الكوفيون إلى أن أصل وزن هذه الأسماء فعيل كرحيم وذهب البصريون إلى أن وزنها هو في الأصل فيعل - بفتح العين - كحيدر ، ثم كسرت العين
٧٩٦	احتج الكوفيون بأن ماذهبوا إليه حمل على ماله نظير في كلام العرب
٧٩٦	واحتج البصريون بأن ماذهبوا إليه هو الظاهر ، ويجب التمسك بالظاهر ما أمكن ، وبأن العرب تخص المعتل بأبنية ، وذكروا بعض الأبنية التي خصوا بها المعتل ، وبأن الشاعر قد يرددها إلى الأصل حين يضطر
٧٩٩	فعلول - بفتح الفاء - نادر في كلام العرب
	المسألة السادسة عشرة بعد المائة
٨٠٥	وزن « خطايا » ونحوه
٨٠٥	ذهب الكهفيرن إلى أن وزن « خطايا » فعال ، وهو مذهب الخليل لكن من طريق آخر ، وذهب البصريون إلى أن وزن خطايا فعائل

ص	الموضوع
	المسألة الثانية عشرة بعد المائة
٧٨٢	علة حذف الواو من نحو « يعد »
٧٨٢	ذهب الكوفيون إلى أن العلة هي قصدهم الفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم ، وذهب البصريون إلى أن العلة هي وقوع الواو بين ياء وكسرة
٧٨٢	احتج الكوفيون بأنهم رأوا العرب تسقط الواو من مضارع المتعدي نحو يعد وبيقونها في مضارع اللازم كيوجل ، وبأنها حذفت من نعد وتعد وأعدوليس فيها ياء وكسرة
٧٨٣	واحتج البصريون بأن وقوع الواو بين ياء وكسرة ثقل ، ولا يمكن فيه الإدغام ؛ لحذفت الواو وأبطلوا تعليل الكوفيين بسقوط الواو من مضارع أفعال لازمة كثيرة نحو ونم الذباب ينم ووكف يكف ووقع يقع ، وبأن عدم سقوطها في يوجل لعدم الكسرة ، وبأن سقوطها في أعد ونعد ليجرى الباب على سنن واحد
٧٨٥	قد يكون الحرف محذوفاً وهو مراعى فيأخذ حكم الثابت
	المسألة الثالثة عشرة بعد المائة
٧٨٨	وزن الاسم الخامس المكرر ثانيه وثالثه

ص الموضوع
٨١٣ وذهب البصريون إلى أن وزنه
لفعاء ، وأصله شيء على
وزن فعلاء فحدث فيه قلب مكاني ،
ومنع من الصرف لألف التأنيث

المسألة التاسعة عشرة بعد المائة

٨٢١ علام ينتصب خبر كان وثاني
مفعولى ظننت ؟

٨٢١ ذهب الكوفيون إلى أن انتصابهما

على الحال ، وذهب البصريون إلى
أن انتصابهما كانتصاب المفعول
٨٢١ احتج الكوفيون بأن كان فعل

غير متعد ؛ فلا يكون نصب خبره
نصب المفعول

٨٢٣ احتج البصريون بأن خبر كان

يحيى ضميراً ، والضمير لا يكون

حالا ، وكذلك ثانى مفعولى ظننت

المسألة العشرون بعد المائة

٨٢٨ هل يتقدم التمييز على عامله إذا
كان فعلا متصرفا ؟

٨٢٨ ذهب بعض الكوفيين وجماعة

من البصريين إلى جواز ذلك

وذهب بقية البصريين إلى امتناعه

٨٢٨ احتج الكوفيون بالنقل وبالقياس

على سائر معمولات الفعل المتصرف

٨٣٠ واحتج البصريون بأن التمييز فاعل

في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على

رافعه

ص الموضوع

المسألة السابعة عشرة بعد المائة

٨٠٩ وزن « إنسان »

٨٠٩ ذهب الكوفيون إلى أن وزن

إنسان إفعان ، وذهب

البصريون إلى أن وزنه فعلان .

٨٠٩ احتج الكوفيون بأنه مأخوذ من

النسيان وأن أصله إنسيان فحذفت

الياء لكثرة الاستعمال ، وذكروا

له نظائر حذف بعض حروفها

٨١٠ ه قف على تخريج قولهم « ويله »

واختلاف العلماء فيه ، وشواهد

٨١١ مما احتج به الكوفيون قولهم في

تصغير إنسان « أنيسيان »

٨١١ احتج البصريون بأنه مأخوذ

من الأنس

٨١٢ وردوا ماذهب إليه الكوفيون

بأنه لو كان صحيحا لجاء في

بعض كلام العرب كما جاء ما ذكره

من المحذوفات على أصله ، وبأن

تصغيره على أنيسيان شاذ والياء

زائدة ، وذكروا لذلك نظائر

المسألة الثامنة عشرة بعد المائة

٨١٢ وزن « أشياء »

٨١٢ ذهب الكوفيون إلى أن وزن

أشياء أفعاء ، وأصله أشياء ، بوزن

أفعلاء ، فحذفت الهمزة الأولى

٨١٣ وذهب بعض الكوفيين إلى أن

وزنه أفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٣١	وردوا شواهد الكوفيين بعدم تسليم الرواية، وبأنها على فرض صحتها تحتل وجوهاً أخرى، وبالفرق بين التمييز وسائر معمولات الفعل المتصرف	٨٣٢	حمل الكوفيون رب على كم، وذكروا أن رب يخالف حروف الجر في أربعة أشياء، وأنه قد تصرف فيها بالحذف، والتصرف بالحذف كما يكون في الأسماء، لا الحروف
٨٣٢	المسألة الحادية والعشرون بعد المائة	٨٣٣	واحتج البصريون بأن رب لا يحسن معها علامات الأسماء؛ فلا تكون اسماً
٨٣٢	القول في «رب» اسم أم حرف؟		
٨٣٢	ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف		

تمت فهرس الموضوعات

والحمد لله ذي الجلال، وصلاته وسلامه على نبيه وصحبه وآله